المبحث الأول

التغير في النظام الدولي (الاتجاهات والسمات)

ملامح وأبعاد التغير في النظام الدولي:

تتسارع التطورات الدولية التي تشير إلى تغيّر جوهري في هيكل النظام الدولي نحومزيد من التعددية على الصعيدين الاقتصادي والاستراتيجي، وعكست قمة العشرين الأخيرة في أستراليا ومن قبلها قمة منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (آبيك) في بكين، تحديًا واضحًا للنظام أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة، وتحركًا جادًا نحوتغييره من جانب مجموعة من الدول تتقدمها روسيا والصين. وهوأمر يبدوطبيعيًا، فتتبع تاريخ العلاقات الدولية، وتطورها يؤكد أن سيطرة أي قوة على قمة النظام الدولي مهما طالت مدتها إلى زوال، كما تزايد الصعود الصينى على الساحة الدولية حتى أضحى البعض يتحدث عن إمكانية وصول الصين إلى قمة النظام العالمى، وأطلق البعض على القرن الحالى " القرن الصينى "، وتشير التوقعات إلى أن الصين سوف تصل لقيادة النظام الدولى بحلول (2025م) ويذهب البعض إلى أن ذلك سوف يتحقق فى منتصف القرن الحالى، حيث قاد انهيار الاتحاد السوفيتى (1991م) إلى فتح آفاق جديدة أمام العديد من القوى كالاتحاد الأوروبى والصين واليابان والهند لتلعب دور أكثر فاعلية فى النظام العالمى الجديد، ولعل المتتبع للنظام العالمى يلاحظ صعود وبروز الدور الصينى على الساحة الدولية بشكل ملحوظ، ويذهب البعض إلى إن الصين سوف تصبح القوة الأولى فى النظام العالمى بحلول العام 2050م. (جودة، 2010م)

يقول ريتشارد هاس المفكر الاستراتيجي الأمريكي ورئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية أن العالم يتجه الآن إلى نظام اللاقطبية، وهذا يعني حسب نظرته ولادة نظام مؤقت جديد وبالعودة إلى التاريخ نلاحظ أن القرن الماضي بدأ بنظام متعدد الأقطاب، ولكن بعد حربين عالميتين وعدد من النزاعات الإقليمية والدولية أصبح ثنائي القطبية ومع إنتهاء الحرب الباردة، وسقوط الاتحاد السوفيتي دخل النظام العالمي إلى مرحلة الأحادية القطبية الأمريكية، أما الآن فقد حدث نوع من التشتيت للنفوذ العالمي الأمر الذي يشكل بداية المرحلة الانتقالية، وهي مرحلة اللاقطبية، وذلك بسبب أن السمة الرئيسة الغالبة على طبيعة العلاقات السائدة حتى العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، ترنوكما يبدوإلى اللاقطبية أي نموعالم لاتسيطر عليه قوة واحدة منفردة ولا قوة غالبة أودولتان عظيمتان متنافستان، ولا حتى بضعة دول أخرى عظمى قريبة أوقليلة في القوة والحجم، وإنما عشرات الفاعلين على المسرح

الدولي ممن يمتلكون أنواعاً مختلفة من القوة، وهذا ما يعد تحولاً بنيوياً عن مراحل العلاقات الدولية الماضية.(رشوان، 2007م).

كما استطاعت مجموعة من القوى العائدة والصاعدة تحجيم الولايات المتحدة، وإعاقة حركتها في مواقف عدة كان من أبرزها أزمة أوسيتيا الجنوبية عام (2008م)، والأزمة السورية التي بدأت في مارس (2011م) ثم الأزمة الأوكرانية التي بدأت نهاية (2013م)، وما زالت تلقى بظلال واضحة ليس فقط على العلاقات الروسية الغربية وإنما على مجمل النظام الدولي، الذي يشهد تغيرات جوهرية تتمثل أبرز ملامحها في ثلاثة أبعاد أساسية، وهي: (الشيخ، 2015م).

أولها- أن خريطة القوى الاقتصادية امتدت خارج أوروبا والولايات المتحدة، ويميل ميزان القوة الاقتصادية بوضوح لصالح القارة الآسيوية في ضوء الأجيال المتتابعة من النمور الآسيوية، ففي آسيا ثاني أكبر اقتصاد عالمي ممثلًا في الصين التي تنافس بقوة للصعود للمركز الأول، وإلى جانب الصين واليابان يوجد في آسيا عشرة من أكبر عشرين اقتصادًا في العالم، حيث حققت دول مثل الهند وكوريا الجنوبية وماليزيا وإندونيسيا طفرات تنموية واضحة، وعددًا من هذه الدول الآسيوية تعمل جاهدة على تطوير خارطتها العسكرية، فالصين تعتبر ثاني أكبر إنفاق عسكري عالميًا بفارق كبير، بعد الولايات المتحدة، وتنمو بها الصناعات العسكرية وتتطور التكنولوجيا في هذا المجال بثبات، وهناك أربع دول ذات قدرات نووية عسكرية في آسيا، وهي الصين والهند وكوريا الشمالية وباكستان، ودول لديها قدرات نووية للاستخدامات السلمية فقط ومنها اليابان وكوريا الجنوبية. (أسامة، 2015م)

ثانيها- إرهاصات انقسام دولي جديد بين كتلتين مرة أخرى بمعطيات وأسس جديدة يغلب عليها الطابع المصلحي البراجماتي، حيث الانضمام إلى أي من الكتلتين طوعي على أساس تقارب المصالح والرؤى، وليس أيديولوجيًا قصريًا، وتضم الكتلة الأولى الولايات المتحدة وشركاءها في أوربا وآسيا، وتضم الثانية روسيا والصين وشركاءهما في آسيا وأمريكا اللاتينية من الدول غير الراضية عن السياسات الأمريكية، وتتطلع لوضع أفضل في النظام الدولي، وتعد مجموعة البريكس التي تضم روسيا والصين والبرازيل والهند وجنوب إفريقيا ويبلغ إجمالي ناتجها المحلي 21% من حجم الاقتصاد العالمي، وتمتلك ما بين 30% إلى 60% من المخزون العالمي لمختلف الموارد، ومنظمة شنغهاي للتعاون والتنسيق الأمني التي تضم روسيا والصين ودول آسيا الوسطى، حجر زاوية لهذا المحور الذي سيمتد لجذب شركاء إقليميين في منطقة الشرق الأوسط وغيرها، وقد عكست قمة منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (آبيك) الأخيرة في نوفمبر ببكين

أحد أبعاد هذا الانقسام، حيث ركزت الولايات المتحدة على مبادرتها بعنوان "الشراكة عبر المحيط الهادئ" التي تستهدف إقامة منطقة تجارة حرة بين 12 دولة فقط وهي: أستراليا والولايات المتحدة وبروناي وتشيلي وكندا وماليزيا والمكسيك ونيوزيلندا وبيروسنغافورة وفيتنام واليابان، وتستبعد منها روسيا والصين، في حين هاجمت روسيا المبادرة واعتبرتها محاولة جديدة من الولايات المتحدة الأمريكية لبناء هيكلية تعاون اقتصادي إقليمية تعود بالمنفعة عليها، واعتبرت أنه من المستبعد إقامة تعاون اقتصادي تجاري فاعل بين دول المجموعة في غياب لاعبين إقليميين كبيرين مثل روسيا والصين، وإنه على دول (آبيك) جميعًا وعددها 21 دولة بحث كيفية بلورة منطقة تجارة حرة كبرى فيما بينها، وهوما تدعمه بكين بشدة. (الشيخ، 2015م).

كما تعتبر الطفرة الكبيرة في التعاون الاستراتيجي بين روسيا والصين مؤشرًا مهمًا على الاستقطاب الدولي الجديد، فقد كان لقاء زعيمي البلدين في نوفمبر (2014م) على هامش قمة منظمة دول آسيا والمحيط الهادي هوالخامس خلال عام (2014م)، وتخلل ذلك وأعقبه زيارات عدة لمسئولين من الجانبين، كان من أبرزها زيارة رئيس مجلس الدولة الصيني "لي كه تشيانج" إلى روسيا خلال الفترة ما بين 12 و14 أكتوبر (2014م)، والتي وقع خلالها 38 اتفاقية مشتركة للتعاون في مختلف المجالات. وتعوّل روسيا كثيرًا على الصين في إطار توجهها لتنويع أسواق الطاقة الروسية حتى لا تكون رهينة للتهديدات الغربية بتخفيض واردات الطاقة من روسيا، وكان من بين الاتفاقات الموقعة بين البلدين اتفاق حكومي بشأن إمدادات الوقود الأزرق عبر أنبوب "قوة سيبريا" وهوالخط الشرقي لتوريدات الغاز الروسي إلى الصين، الذي سيزوّد مناطق الصين الشرقية الصناعية بالغاز، وهي اتفاقية ضرورية ومكملة للمضي قدما في تنفيذ اتفاق توريد الغاز الروسي لمدة 30 عاماً بقيمة 400 مليار دولار الذي تم توقيعه بين الطرفين في مايو2014. كما اتفق البلدان على مقايضة عملتي البلدين، الروبل واليوان، واستخدامهما في الحسابات التجارية الثنائية بديلًا عن الدولار. وسيكون لهذا تداعياته بالتأكيد على الاقتصاد الأمريكي خاصة في حال نجاح التجربة وتوسيع نطاقها لتشمل دولاً أخرى غير راضية عن النظام الاقتصادي والمالي الحالي، نظام "بريتون وودز" الذي وضعته الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون منتصف الأربعينيات من القرن الماضي.ونظام الكتل الجديد ليس نظاماً جامداً كسابقه خلال الحرب الباردة، ولكنه يتسم بالمرونة بحكم أساسه المصلحي، وبعده عن الأيديولوجيات والقوالب الجامدة. ولذا فإن الدول المنتمية لإحدى الكتل قد ترتبط بشراكات

وعلاقات تعاون وتفاهمات مع الدول في الكتلة الأخرى وفقًا لتوافق المصالح بين الجانبين.(زغيب، 2014م)

ثالثها- إن روسيا تعتبر قاطرة معسكر التحدي للولايات المتحدة، وذلك بعد ما يزيد على عقد من انهيار القدرات الروسية وانكفاء موسكوعلى أزماتها الداخلية المتفاقمة، وما اقترن بذلك من تراجع في دورها الإقليمي ومكانتها الدولية، وقبولها بقيادة الولايات المتحدة للعالم في إطار نظام دولي أحادي القطبية. فقد خرجت روسيا من الحرب الباردة مهزومة سياسيًا ومنهارة اقتصادياً، وأكد القادة الروس مرارًا أنه لا عودة للشيوعية وصراع النفوذ، وسلموا بالنهج الأمريكي في إدارة الأزمات والقضايا الدولية والإقليمية، والذي انطوى في الكثير من الحالات على مساس بالمصالح الروسية، وأبرزها الضربات الأمريكية عام (1999م) على صربيا حليف روسيا وامتدادها العرقي والديني والثقافي في أوربا، والتي دخلت روسيا الحرب العالمية الأولى دفاعًا عنها. كما قبلت موسكو بتمدد النفوذ الأمريكي في الجمهوريات السوفيتية السابقة، والذي وصل حداً غير مسبوق من التغلغل العسكري والاقتصادي لم يكن متصورًا في منطقة كانت جزءًا من الاتحاد السوفيتي، ولا تزال تمثل المجال الحيوي لروسيا الاتحادية، إلا أن قبول روسيا بالزعامة الأمريكية لم يكن عن قناعة أو رضاً مطلق بوضع روسيا ودورها، وما كان صمت روسيا عن الهيمنة الأمريكية سوى ستار مرن يخفي عزم وإصرار الرئيس الروسي بوتين على إعادة روسيا لمكانتها، ووضع حداً للتهديد الأمريكي للمصالح الروسية متى سنحت الفرصة وسمحت القدرات الروسية بذلك. وعقب عقد طاحن من الانهيار الاقتصادي، وعدم الاستقرار السياسي خلال التسعينيات بدأت روسيا في استعادة عافيتها، ومع نهاية العقد المنصرم كانت روسيا قد عادت لمصاف القوى الكبرى الفاعلة والمؤثرة اقتصاديًا وعسكريًا. وأخذت تعد العدة لتغيير قواعد إدارة العلاقات مع الغرب التي لا تتفق مع المصالح والمكانة الروسية، وفى مقدمتها انفراد الولايات المتحدة باتخاذ القرار الدولي، وفرض الإرادة الأمريكية على الدول والشعوب، وتسيير الأزمات والقضايا الدولية والإقليمية وفق مسار أوحد يتفق والمصالح الأمريكية وحسب هذا في الوقت الذي شعرت فيه واشنطن بنشوة النصر واعتبرت أن تصدّرها قمة النظام الدولي أمرًا غير قابل للتحدي أو التغيير (الشيخ، 2015م).

اتجاهات النظام الدولي الجديد:

- **الاتجاه الأول**: يرى هذا الاتجاه أن النظام الدولي يقوم على كيفية توزيع القدرات وترتيب الوحدات في النظام الدولي حتى داخل الاتجاه الواحد انقسموا إلى فريقين، فريق صنّف هذه القدرات على أنها قوةٌ عسكريةُ مهيمنه تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية بلا منازع، والفريق الثاني يرى بأن هيكل النظام الدولي هو متعدد الأقطاب، ويعود ذلك لتراجع القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية أمام التكتلات الاقتصادية الصاعدة كالاتحاد الأوروبي، والصين، الهند. (القطري، 2014م، ص39)
- **الاتجاه الثاني**: ينطلق أنصاره في التحليل بأنه يجب التمييز بين مستويين للتحليل هما المستوى الاستراتيجي العسكري، وهذا يقوم على أن الولايات المتحدة وروسيا ستظلان تتمتعان بموقعهما العالمي المتميز على المستوى العسكري والاستراتيجي في ظل استمرارية الثنائية القطبية، (مطر، هلال، 2001م، ص40)، وفي المستوى الثاني الاقتصادي هو نظام متعدد الأقطاب على افتراض أن الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا لن تفكرا في بناء قوتهما العسكرية. (الشرعة، 2010م، ص4)
- **الاتجاه الثالث**: من الناحية الفكرية تتعارض مدرستان في العلاقات الدولية في فهم الاتجاهات التي ظهرت بعد الحرب الباردة، الأولى المدرسة الواقعية الجديدة لكينيث والتز التي تركز في التغير على مستوى الفاعل الدولي وبالتالي لا يوجد تغير على مستوى النظام الدوليحتى، وإن حدث تغير فهو محدود ولن يؤثر بشكل حاسم في استقرار البنيان الدولي، ويؤكد مايكل هاس بأن النظام الدولي أحادي القطبية هو أكثر استقرارا بحكم القوة المهيمنة لهذا القطب، أما المدرسة الثانية فهي تتجه إلى أن النظام الدولي يشهد التغير في العمق، وعليه يجب إعادة النظر في دور الدولة التي لم تعد الفاعل المركزي في العلاقات الدولية"، (القطري، 2014م، ص 40)، وبالتركيز على متغير القوة فهناك فريقان يحلّل كل واحد منهما النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة حسب معطياته، فريق يعطي الأولوية للقوة العسكرية، وفريق يركز على عناصر القوة الاقتصادية والسياسية.

سمات ومعالم النظام الدولي الجديد:

1. عدم الاستقرار: على الرغم من انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي، وصعود الولايات المتحدة على قمة الهرم السياسي الدولي إلا أن ذلك لم يؤد إلا لمزيد من الصراعات، كالصراع السابق في البوسنه والهرسك واقليم كوسوفو، وأزمة الخليج العربي وتداعياتها على النظام الإقليمي العربي، والصراع العربي

الإسرائيلي بالإضافة إلى الأزمة المالية العالمية في سبتمبر2008م.(خيري، 2010م).

2. الاعتمادية الدولية المتبادلة: يتميز العالم بتشابك المصالح وتداخل الحاجات نتيجة التقدم العلمي والتكنولوجي، مما أوجد ميلاً للوحدات الدولية إلى إشباع حاجاتها في المجالات المختلفة مما دفعها إلى الدخول في تفاعلات تعاونيه وبالاتجاه إلى جعل اعتمادها على بعضها بشكل تصاعدي.
3. خاصية عدم التجانس: النظام الدولي يتكون من وحدات سياسيه متباينة ومختلفة في الإمكانات والقدرات من حيث القوة والحجم، فهناك فجوة دائمة تفصل بين الدول في مجالي توزيع الثروة والقوة، وتعكس حالة اللاتجانس في تنوع وعدد وقدرة الفاعلين الدوليين، هذا التنوع أوجد شبكة معقدة من التفاعلات حيث أصبح من الصعوبة ضبطها كالوحدات الدولية العظمى المهيمنة بالإضافة إلى زيادة نشاط المنظمات الإقليمية التي تبحث عن الأمن والرفاهية. (فهمي، 1997م، ص 112-118)
4. معضلة الأداء: وتتثمل بتنازع الاختصاص السيادي بين وحدات النظام الأساسية (الدول) ومؤسساته المختصة بالحفاظ على استقراره واستمراريته، وهذا يظهر للعيان عندما تتعارض قرارات الأمم المتحدة مع سياسات الدول الكبرى، فالمصالح والتوازنات الدولية هي التي تعلو فوق القانون الدولي مما جعل التنظيم الدولي قاصراً في أدائه الوظيفي. (الخزرجي، 2006م، ص 206-207)
5. تعدد الفاعلين الدوليين: إن المعطيات التي فرضها الواقع الدولي من تصاعد قوى ذات ثقل اقتصادي وسياسي متنام أصبحت محددات لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية غض الطرف عنها، وفي سبيل البحث عن مصالحها ربما تجد من الأفضل أن تتلاقى مصالحها مع مصالح هذه القوى المتنامية، لتعيد تشكيل النظام أحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تسعى إلى تأسيس نظام متعدد الأقطاب بقدر ما تسعى إلى احتواء القوى الصاعدة خاصة الصين. (Drezner, 2007).